الحياة AL HAYAT

الأحد ٢٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ الموافق ٢٩ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٧٠٦

AL HAYAT SUNDAY 29 JUNE 2003 ISSUE NO 14706

تقرير البنك الدولي عن التجارة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٣ من ٣)

انهاء احتكار رخص الاستيراد والجرأة والشمولية ضروري لإنجاح برامج الاصلاح في الشرق الاوسط

□ أكد البنك الدولي على أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تملك امكانات تجارية واستثمارية هائلة من شأن استغلالها، حتى وان جزئياً، المساعدة في حل مشكلة البطالة وتوفير ملايين الوظائف لطالبي العمل الجدد. لكنه شدد على أن نجاح دول المنطقة، أي الدول العربية وايران، في التعامل مع التحديات التي تواجهها سيتوقف على تطبيق اصلاحات تقود الى بناء نمط جديد من النشاط الاقتصادي بعيداً عن نمط قديم أثبت فشله.

□ *واشنطن ـ محمد خالد*

■ قال كبير المحللين الاقتصاديين لدى البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصطفى نابلي في بيان لـ«الحياة» ان مواجهة التحديات الماثلة أمامها يتطلب من «دول المنطقة تعميق الاصلاحات التي شرع عدد منها في تطبيقها وصولاً الى احداث ثلاثة تحولات أساسية في مصادر نموها: التحول من القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية، ومن النشاطات التي تهيمن عليها الدولة الى نشاطات تقودها السوق، ومن نشاطات محمية تستهدف استبدال الواردات الى نشاطات ذات توجهات تصديرية وتنافسية».

ولفت نابلي الى أن دولاً عربية خطت خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح من ضمنها توثيق عرى شراكاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والسعي لحفز تجارتها البينية عبر اتفاق تأسيس منطقة تجارة حرة وكذلك الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون علاوة على بذل جهود لتوسيع المشاركة العربية في منظمة التجارة الدولية واتفاق التبادل الحر بين الأردن وأميركا واحتمال عقد دول عربية أخرى اتفاقات مماثلة في المستقبل القريب.

لكنه لاحظ أن المحصلة المتحققة حتى الآن ليست عند المستوى المأمول اذ ان «مناخ التجارة والاستثمار في المنطقة يبدو، عند مقارنته ببقية أرجاء العالم، ضعيفاً بصورة قاطعة» وشدد على أن "الاصلاحات ينبغي أن تتجاوز الاجراءات السطحية في ما يتعلق بسياسات التجارة عبر الحدود، وأن تتعدى مجرد التوقيع على اتفاقات تجارية متعددة الأطراف، كما كان شأن الاصلاحات الاقتصادية في عقد التسعينات من القرن الماضي، كذلك لا بد من احداث اصلاحات أكثر عمقاً في السياسات المحلية».

وكان المحللون الاقتصاديون في البنك الدولي خلصوا في تقرير رئيسي الى أن التجارة ستكون مصدراً أساسياً للنمو وتهيئة فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد الجاري والعقود المقبلة، لكن نجاح برامج اصلاح التجارة يتوقف على تحقق عوامل أساسية يأتي في مقدمها جرأة الطرح والشمولية وسرعة تسريع خطوات خفض التعرفات والاصلاح الجمركي وكذلك تسريع عملية تخصيص أجزاء منتخبة من القطاع الخدمي وبشكل خاص الاتصالات والخدمات المالية والتعليم والصحة والنقل الجوي.

وبالمقارنة مع المجموعة الأولى رأى المحللون الاقتصاديون في البنك أن الدول الغنية باليد العاملة والموارد الطبيعية أي الجزائر وايران وسورية واليمن التي تشكل المجموعة الثانية، تواجه تحدياً أشد تعقيداً في الانتقال من نمط اقتصادي يقوده القطاع العام ويتمتع بحماية كاملة ضد المنافسة الى نمط منفتح تحكمه قواعد السوق، وعزوا سبب ذلك الى أن عملية الاصلاح ستضطر للبحث عن التأييد المطلوب لإنجاحها لدى الخاسر الأكبر من هذه العملية وهي المؤسسات العامة.

لكنهم رأوا أن الوضع الهش للاقتصاد الدولي وانعكاساته السلبية على اقتصادات المنطقة ساهما في تعاظم الضغوط لصالح التغيير، مشيرين الى أن أحد أبرز عوامل الضغط يأتي من أسواق العمل في دول المجموعة الثانية حيث أثبت النمط الاقتصادي القديم فشله في تهيئة فرص العمل ما دفع معدلات البطالة الى مستويات شديدة الارتفاع وساهم في الوقت نفسه في خفض الأجور. وأشاروا الى أن انخفاض نصيب الفرد من عائدات صادرات النفط لا يشكل عاملا اضافيا للضغط فحسب، بل يساهم في جعل الاصلاح أمراً محتماً. ووجد المحللون أن من المشجع أن غالبية دول المجموعة الثانية ولجت مسار الاصلاح بل اتخذت الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح والمتمثلة في العمل على تامين الاستقرار الاقتصادي الكلي بالاعتماد على مستويات معقولة من أسعار النفط.

وبالنسبة للمجموعة الثالثة أكد المحللون أن دول مجلس التعاون تواجه تحديين أساسيين على الصعيد الاقتصادي أولهما تنشيط نمو القطاعات غير النفطية لتوفير وظائف مناسبة لـ٧٠ في المئة من مواطنيها ممن هم تحت سن ٣٠ عاماً، وثانيهما الحد من أثر تقلبات أسعار النفط في اقتصاداتها، وقالوا: «ان دول المجلس بذلت جهوداً طيبة في هذين المجالين لكن لا تزال هناك تحديات، إذ أن دخل الفرد في السعودية انخفض من ١٧ ألف دولار أوائل الثمانينات الى نحو ٩ آلاف دولار وهو انخفاض يكاد يكون غير مسبوق».

ولفتوا الى أن دول مجلس التعاون أطلقت اصلاحات عميقة تعد بتعزيز جهودها في مواجهة التحديين الأساسيين المشار اليهما وتسريع اندماجها في الاقتصاد الدولي، وفي مقدمها الاتحاد الجمركي الذي دخل حيز التطبيق مطلع السنة الجارية ويدعمه ٣٣٥ بليون دولار من الناتج القومية للدول الأعضاء، مشيرين الى أن الهدف النهائي لهذا الاتحاد يتمثل في اقامة وحدة متجانسة من شأنها تسهيل التجارة البينية والمفاوضات الجماعية مع منظمة التجارة الدولية والشركاء التجاريين اضافة الى جذب الاستثمار الدولي.

وبالنسبة للتجارة رأى المحللون أن دول مجلس التعاون تواجه تحديات في أربعة مجالات متداخلة أهمها أوضاع سوق العمل والدعم الحكومي للخدمات والأجور وتخصيص القطاعات غير النفطية. ولفتوا في ما يتعلق بالمجال الأول الى أن أسواق العمل في الدول الأعضاء تعاني من جمود الأجور وانعدام التوافق بين المهارات المتاحة والمطلوبة، وخلصوا الى التنبيه الى أن سياسات استبدال العمالة الوافدة قد يكون لها مفعول سلبي في المدى البعيد من واقع أن نمو القطاعات غير النفطية يتطلب توافر العمال المهرة والمرونة في الأجور.

واختتم البنك الدولي تقريره بلفته دراماتيكية تمثلت في حض الشركاء التجاريين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على اعادة النظر في التحديات التي تواجهها دول المنطقة ومن ضمنها الآثار الكارثية للحروب والنزاعات والعقوبات التي أحدثت أضراراً كبيرة في التكامل التجاري والاستثماري لهذه الدول وقضت على ما يراوح بين ٢ و٣ في المئة من المعدلات السنوية لنمو اقتصاداتها في العقدين الماضيين

مادة اعلانية

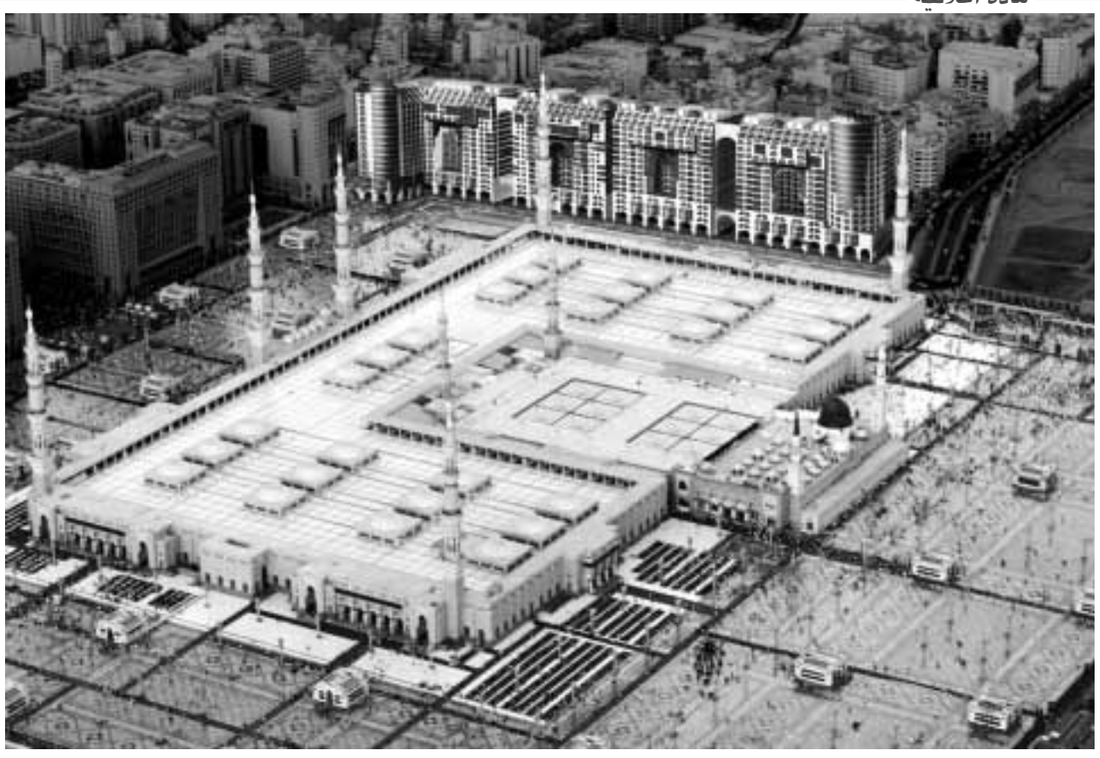

"مجموعة عقار القابضة" تقفل باب المساهمة في مشروع سوق بني النجار

■ طرحت شركة «تنمية المدينة للاستثمار» عضو مجموعة عقار القابضة مشروع «سوق بني النجار» الذي يعتبر اكبر مرافق مشروع الحرم التجاري والسكني للمساهمة.

وتجاوز الاقبال على المساهمة في المشروع التوقعات التي سبقت بدء الاكتتاب، وعزا بعض الاقتصاديين سبب الاقبال الكبير وتغطية الاكتتاب في ٨ ايام، الى ان كافة عوامل النجاح للمشروع متوافرة لوقوعه في اكثر المناطق التجارية تميزاً وهي ما تسمى عند اهل المدينة المنورة بـ«المنطقة الذهبية»، اضافة الى مسألة العرض والطلب لازدياد عدد زوار المدينة المنورة باضطراد ملحوظ. كما ان التوقعات تشير الى ان يبلغ اعداد الزوار خلال السنوات القليلة المقبلة ١٠ ملايين زائر سنوياً، نتيجة لمرونة التشريعات الجديدة وقوانين الزيارة والعمرة التي أصدرتها الحكومة السعودية، والدعم والمتابعة الذين يحظى بهما المشروع من مجموعة عقار القابضة. وأفاد نائب الرئيس التنفيذي لشركة تنمية المدينة للاستثمار المهندس عبدالله العنزي عضو مجموعة عقار القابضة، بأن بيع الاسهم المطروحة للاكتتاب اكتمل بعد ان وصلت الى الحد الاعلى وهو لاكامل الاسهم المتاحة للمساهمة وعددها ٤٠ ألف سهم. مشيراً الى ان قيمة السهم بلغت ٢٥ ألف ريال سعودي.

وقال ان طرح هذه المساهمة بـ«طريقة حديثة» و«مبتكرة» في سوق المساهمات حيث تم اشراف محاسب قانوني وعملت دراسات الجدوى الاقتصادية من قبل بيوت الخبرة المتخصصة والتي تم توزيعها على المساهمين. وأشارت هذه الدراسات الى ان العائد المتوقع لن يقل عن ٧٠ في المئة. وتولى الاشراف على المساهمة المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل الذي يديره وكيل وزارة المال السابق والاستاذ في جامعة جورج تاون الاميركية سابقاً، السعودي الدكتور عبدالعزيز الدخيل.

وأضاف العنزي ان كثيراً من طلبات الاكتتاب ما زالت ترد الى الشركة الا انهم لا يملكون الا الاعتذار للمتقدمين عن قبول طلباتهم، نظراً الى اكتمال النصاب بعد نفاذ كافة الاسهم المطروحة، لافتاً الى ان مجموعة عقار القابضة ستقوم بطرح فرص استثمارية اخرى في المستقبل لمشاريع تم إعداد الدراسات لها في المدينة المنورة وجميع أنحاء المملكة.

إلى ذلك، أكد العنزي ان شهادات الاسهم لـ«سوق بني النجار» ستسلم الى المساهمين في غضون الاسابيع المقبلة، موضحاً ان هذه الاسهم ستكون قابلة للتداول عن طريق المكتب الرئيسي للشركة في المدينة المنورة.

في «الوسط» ٢٠ حزيران (يونيو)

• قصة العراقي الآتي من الإعدام والشاهد على المقابر الجماعية

أطلقوا عليه الرصاص ورموه في الحفرة فوق والده وشقيقه وأقربائه لكنه نجا بأعجوبة

• مأساة عائلة فلسطينية: الأب والأم والابن الأكبر في السجن

• كوندوليزا رايس في الشرق الأوسط: سياسة الإملاء الأميركية

• الأمير عبدالله بن عبدالعزيز يشرف على الحوار الوطني

مشائخ ومفكرون سعوديون يتحدثون إلى «الوسط»:
التعايش في المجتمع يلغي التطرف

• الأندلس الضائعة مرتين: آثار حضارة العرب إلى اندثار

«الوسط» هدية «الحياة» لقرائها كل اثنين

اتجاهات اقتصادية

خبراء وزارة الخزانة الاميركية يتوقعون انتعاش معدل النمو في اواخر السنة

● واشنطن – رويترز – قال مساعد وزير الخزانة الاميركي للشؤون الدولية راندال كوارلز ان اقتصاد الولايات المتحدة اظهر بوادر انتعاش، الا انه أكد ان النمو في اوروبا واليابان ضروري ايضاً للاقتصاد العالمي. وأضاف: «الخبراء الاقتصاديون لوزارة الخزانة يتوقعون حالياً معدل نحو سنوي يقترب من ٣,٥ في المئة مع بداية الربع الاخير من السنة».

اقتصاد الهند ينمو بمعدل ٤,٨ في المئة سنة ٢٠٠٢ /٢٠٠٣

نيودلهي – رويترز – توقع خبراء اقتصاديون ان تكون الهند قد حققت نمواً اقتصادياً نسبته ٤,٨ في المئة سنة ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ لتصبح ضمن اسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

وتعلن الحكومة غداً تقديرات معدلة لنمو اجمالي الناتج المحلي في السنة المالية التي انتهت في آذار (مارس) الماضي والربع الاخير من السنة المالية.

وبلغ متوسط معدل النمو الذي توقعه عشرة خبراء اقتصاديين استطلعت «رويترز» اراءهم ٤,٨ في المئة وكان اقل تقدير عند ٤,١ في المئة والاعلى عند ٥,٤ في المئة. وتحتل الهند المركز الثاني عشر في تصنيف البنك الدولي لاكبر اقتصادات العالم.

وفي الربع الاول من السنة المالية ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ نما الاقتصاد الهندي بنسبة ستة في المئة وفي الربع الثاني ٥,٨ في المئة و٢,٦ في المئة في الربع الثالث.

وتوقع الاقتصاديون ان يدعم الاداء في سنة ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ نمو قوي لقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وانتعاش بسيط للقطاع الزراعي في الربع الاخير.

بعثة من صندوق النقد تزور تركيا اوائل الشهر المقبل

● انقرة – رويترز – قالت تركيا وصندوق النقد الدولي انهما يتوقعان ان تزور بعثة للصندوق تركيا في التاسع من تموز (يوليو) المقبل للوقوف على اجراءات الاصلاح الاقتصادي قبل اجتماع مزمع لمجلس مديري الصندوق في اواخر الشهر نفسه للبحث في صرف شريحة ائتمانية جديدة مؤجلة.

وكانت تركيا والصندوق قد استهدفا في البداية اتمام الاصلاحات اللازمة لصرف الشريحة الائتمانية التي قيمتها ٥٠٠ مليون دولار في اوائل حزيران (يونيو) الجاري، لكن انقرة تأخرت في اصدار تشريعات وارجأ الصندوق صرف الاموال، ما زاد من انزعاج الاسواق المالية. وقال صندوق النقد في بيان: «بافتراض الانتهاء سريعاً من مناقشات بعثة الصندوق واتخاذ الحكومة التركية الاجراءات اللازمة للابقاء على البرنامج في مساره فإن اجتماع مجلس مديري الصندوق لاجراء المراجعة الخامسة سيعقد في اواخر تموز».

فشل محادثات لانهاء اضراب في القطاع الهندسي في المانيا

● برلين – رويترز – أوقفت نقابة العاملين في القطاع الهندسي وارباب الاعمال في المانيا أمس المحادثات الهادفة الى انهاء اضراب في شرق المانيا يضر بصناعة السيارات المهمة في البلاد.

واستؤنفت المحادثات بين الجانبين أول من أمس واستمرت حتى ساعة متأخرة من الليل وسط امال بالتوصل الى اتفاق ينهي الاضراب المستمر منذ نحو اربعة اسابيع للمطالبة بخفض ساعات العمل.

وقال متحدث باسم اتحاد ارباب الاعمال بعد مفاوضات استغرقت ١٦ ساعة: «فشلت المحادثات».

ولم تحدد نقابة العمال ما اذا كان الاضراب سيستمر وقالت انها ستدرس استراتيجيتها المقبلة في مطلع الاسبوع محملة اصحاب العمل المسؤولية عن فشل المفاوضات. ونظم العاملون في مصانع الصلب والسيارات في الشرق اضرابا منذ اوائل الشهر الجاري للمطالبة بخفض ساعات العمل الاسبوعية بمقدار ثلاث ساعات الى ٣٥ ساعة مثل نظرائهم في الغرب.

واتهم اصحاب الاعمال النقابة بأنها غير مستعدة لتقديم اي تنازلات.

واضر الاضراب بصناعة السيارات في المانيا التي تمثل نسبة عشرة في المئة من اجمالي الانتاج الصناعي وتوفر مئات الالاف من الوظائف.